

تقرير عن: ندوة مشروع «التيار المتوسط» وأثره في المصالح العربية

المنتدى الثقافي العراقي، دمشق، ١١ - ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

محمد عبد الشفيع عيسى(*)

أستاذ في معهد التخطيط القومي، القاهرة،
والياً أستاذ وباحث في مركز دراسات الوحدة العربية.

خصصت الجلسة الخامسة للتداول بشأن
التوصيات والملاحظات التي خرجت بها
الندوة عموماً.

أولاً: عرض موجز لأعمال الندوة

وحظيت الندوة وفكرة إقامتها
وتنظيمها بترحاب كبير من المشاركين، نظراً
إلى أهمية موضوعها، وكونها تكشف
استهداف المشروع للوطن العربي
ككل. وشارك في الحوار والتعقيب كل من:
ثامر العبادي - خلدون خطاب بكر - رعد
الجميل - زيد الحلي - زياد عربش - سعدون
الجنابي - سعد السامرائي - عبدالرزاق
الدليمي - قصي فالح الأعظمي - موفق
السامرائي - محمد جواد فارس - هناء
ابراهيم - هارون محمد - ياسين المعيني.

ثانياً: خلاصة الموضوع

بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠٠٨ قال رئيس
الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إن
مسؤولين أتراكاً وإسرائيليين وهنوداً

بالتعاون مع دار بابل للدراسات
والإعلام نظم المنتدى الثقافي العراقي بدمشق
ندوة لدراسة المشروع التركي - الإسرائيلي -
الهندي لإقامة مشروع لنقل النفط والغاز
والماء وكبيل الاتصالات من منطقة القوقاز
(بحر قزوين تحديداً) إلى ميناء إيالات في
الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة ومنه
إلى الهند. وعقدت جلساتها على مدى يومي
الأحد والاثنين ١١ - ١٢ كانون الثاني/يناير
٢٠٠٩. وطرحت خلال خمس جلسات أربع
أوراق، هي الأمن والإستراتيجية قدامها
الفريق الأول الركن عبد الواحد شنان آل
رباط، وورقة النفط والغاز للسيد حسين
سلمان الحديثي، الخبر والاستشاري
النفطي، والورقة السياسية بعنوان قرن المياه
بعد قرن الطاقة للسيد نزار السامرائي،
ورقة المياه للدكتور فاضل الجنابي، فيما

خمسة أنابيب، كل أنبوب لديه مهمة، كالآتي:

- ١ - أنبوب لنقل الغاز.
- ٢ - أنبوب لنقل الماء من تركيا إلى إسرائيل حصراً.
- ٣ - أنبوب لنقل النفط الخام.
- ٤ - كيبيل ضوئي لنقل المعلومات.
- ٥ - خطوط لنقل الكهرباء من جيها ن إلى إسرائيل.

ثالثاً: عرض لأهم الأفكار ذات الصلة بموضوع الندوة

١ - النفط - الغاز - بحر قزوين - الاحتياطيّات النفطية.. الانتاج والاستهلاك

(حسين سليمان الحديثي)

أ - أهداف المشروع

(١) - تأمين إمداد إسرائيل بالطاقة (نفط - غاز - كهرباء - اتصالات) عبر البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، إلى الشرق الأقصى (الهند) وإعطاء أهمية إستراتيجية لإعادة تصدير النفط والغاز من إيلات إلى الهند.

(٢) - إعطاء دور إستراتيجي لتركيا لتصبح محوراً رئيسياً للطاقة في المنطقة.

(٣) - عزل روسيا والصين وممارسة الضغوط الاقتصادية عليهما.

(٤) - لغرض تجاوز المرور عبر قناة السويس والأراضي والمياه الإقليمية العربية والضغط على مصر اقتصادياً.

(٥) - إضعاف الاعتماد على مصادر

سيجتمعون قريباً لمناقشة مشروع طموح لإنشاء خط أنابيب متعدد الأغراض يصل البلدان الثلاثة تحت سطح البحر، وسمّي المشروع بـ (التيار المتوسط) وهو يحقق خفض تكاليف شحن النفط الخام وتقليص فترة نقله، كما سيوفر ضماناً أكبر لاستمرار الإمدادات النفطية للأسواق الآسيوية، وهذا الخط يربط بين بحر قزوين والشرق الأقصى عبر الأراضي التركية، مروراً بالبحرين المتوسط والأحمر.

وأعلن وزير الطاقة والموارد التركي جولر في أنقرة أن الخط سيكون بين مدينة سامسون على البحر الأسود وميناء جيها ن في جنوب تركيا، ويمتد إلى إيلات ومنه إلى الهند والصين وماليزيا. وأضاف الوزير إن التكلفة المبدئية ٦ مليارات دولار. وقد ظهرت فكرة إنشاء المشروع هذا بعد فشل إنجاز مشروع خط الأنابيب الثلاثي الذي يربط بين الهند وباكستان وإيران بسبب المعارضة الأمريكية له.

ويتكون هذا المشروع من أربع مراحل:

المرحلة الأولى: الخط من باكو - لبكسي - جيها ن والتي تهيمن عليه (Bp)

المرحلة الثانية: الخط من جيها ن إلى عسقلان في الأراضي المحتلة داخل إسرائيل، يمر من أمام الساحلين اللبناني والسوري وطوله ٤٠٠ كم.

المرحلة الثالثة: الخط من عسقلان إلى إيلات وهو مقام أصلاً على اليابسة.

المرحلة الرابعة: من إيلات إلى الهند عن طريق البحر الأحمر.

مكونات الأنبوب: يحتوي هذا الخط

الطاقة، النفط والغاز من الخليج العربي بالاعتماد على نفط وغاز بحر قزوين.

ب - نفط بحر قزوين ونفط خليج غينيا وأمريكا اللاتينية

● مناطق الإنتاج الجديدة خارج الأوبك

كثر الحديث في السنوات القليلة الماضية عن اكتشافات نفطية جديدة وعن التعويض عن نفط الخليج العربي، من نفط بحر قزوين ونفط خليج غينيا وأمريكا اللاتينية. لكن حقائق الأمور أظهرت غير ذلك كون الاحتياط النفطي المؤكد لهذه المناطق لا يزيد على ٦٠ مليار برميل، وكميات النفط غير المكتشفة لا تتجاوز ١٦٠ مليار برميل، وهي بمجموعها لا تزيد على ٢١٠ الاحتياطيات النفطية في العراق وحده.

وكذلك فإن ما يزيد من إحباط الدعاة إلى استبدال نفط الأوبك بهذه النفوط هو أن أكثر من ٩٠ بالمائة من هذه الكميات تقع في المناطق البحرية العميقة غالية التكاليف، فضلاً على أن هذه النفوط بعيدة عن الأسواق، مما يستوجب ربطها بشبكات من أنابيب النقل ومحطات الضخ عالية الكلفة، علماً بأنها غالباً ما تكون النفوط هذه نفوط ثقيلة، يتطلب استخراجها تكنولوجيا متطورة وحديثه.

ومع ذلك، وحتى عند افتراض إنتاج النفط من هذه المناطق وبما هو مقدر لها من الدوائر الغربية، فإن مجموع الإنتاج المتوقع من منطقة بحر قزوين في عام ٢٠٢٠ لا يتجاوز ٣,٨ مليون برميل/يوم، أي بزيادة ٢,٣ مليون برميل/يوم عن المستوى الحالي لإنتاج ١,٥ برميل/يوم.

كذلك فإن الإنتاج المتوقع لدول غرب أفريقيا بضمنها نيجيريا الدولة العضو في

«أوبك» لا يتوقع أن يزداد بأكثر من ٢,٥ مليون برميل/يوم عام ٢٠٢٠ ليصل مجموع الإنتاج الكلي ٦,٥ مليون برميل/يوم، والذي يمثل حوالي ٦ بالمائة فقط من إنتاج العالم من النفط في تلك السنة.

ج - الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع

إن تنفيذ هذا المشروع غير مجدٍ اقتصادياً وفنياً، للأسباب التالية:

(١) أن المخزون الاحتياطي النفطي المؤكد لحوض بحر قزوين متواضع لا يشجع اقتصادياً على تنفيذ مثل هذا المشروع فهو لا يزيد على ٢ بالمائة من المخزون النفطي العالمي.

(٢) كلفة إنتاج برميل النفط في بحر قزوين عالية جداً.

(٣) كلفة مد أنابيب النفط والغاز خارج المياه الإقليمية للدول وبالمياه العميقة للبحار باهظة جداً.

(٤) الكلفة العالية للتكنولوجيا المعقدة التي تستخدم فنياً بتنفيذ المشروع في أعماق البحار في التنفيذ والصيانة.

(٥) الكلفة العالية لإنشاء محطات الضخ للنفط والغاز.

(٦) وجود بدائل أفضل من الناحية الاقتصادية والفنية لتزويد الهند والصين بالنفط والغاز، منها:

(أ) الخط المقترح: إيران - باكستان - الهند (بالنسبة إلى النفط والغاز).

(ب) من قطر إلى الهند بالنسبة إلى الغاز.

(ت) من السعودية إلى الهند، بالنسبة

والموانئ الإسرائيلية. وحتى قبل البدء بتنفيذ المشروع أو حتى قبل وضع تصاميمه النهائية، بدأت الأفكار تتلاحق في تطوير مداه، فبدلاً من شواطئ المتوسط كنهاية لخطه الجنوبي، بدأ الحديث عن ضرورة إيصاله إلى ميناء إيلات على خليج العقبة، كي يجعل من إسرائيل محطة وسيطة بين جهات مختلفة المصالح، تسعى إلى إيجاد قواسم مشتركة في الطاقة والمياه والاتصالات، وفيما بعد في شؤون الأمن، وربما تولي إسرائيل هذا الجانب أهمية إستراتيجية، لترابط الأمن الإسرائيلي بثبات موارد المياه والطاقة.

ومن حقنا بل من واجبنا أن نطرح سؤالاً محدداً عن دوافع الهند للبحث عن طاقة يجب أن تمر عبر المتوسط ثم البحر الأحمر ثم البحر العربي ثم المحيط الهندي حتى تصل إليها؟ فإذا كان الحديث عن إحدى مزايا خط النفط القادم من ميناء سامسون على البحر الأسود والذاهب إلى جيهان التركي ثم إلى ميناء عسقلان، ومن ثم إلى ميناء إيلات، يمكن أن يختزل المسافة لنقله من ميناء جيهان إلى الموانئ الهندية من ٥٠ يوماً إلى ١٩ يوماً، فهل أن الهند قرّرت التحول عن نفوط الخليج العربي التي يمكن أن تصلها من موانئ الخليج العربي في وقت أقصر من أقصر وقت تستغرقه الرحلة من ميناء إيلات إلى ميناء بومبي، والتحول إلى نفط بحر قزوين؟ والذي سيمر عبر ممرات لا يمكن أن تضعه في موقع تنافسي مع النفط الخليجي الأقل تكلفة بحكم قرب المسافة مقارنة بأي نفط آخر، مع ما يترتب على ذلك من انخفاض كلفة الشحن والتأمين، أم أن للهند حسابات أخرى دفعتها إلى تفضيل نفط قزوين على نفط الخليج العربي؟

إلى النفط، خاصة مع امتلاك السعودية أكبر مخزون نفطي مؤكد في العالم ١١٥ (مليار برميل مؤكد+ ٢١٤ مليار برميل محتمل).

٢ - قرن المياه بعد قرن الطاقة

(نزار السامرائي)

تؤشر الإحصائيات أن هناك عجزاً فادحاً في المصادر الطبيعية للمياه العذبة اللازمة لأغراض الاستهلاك البشري ولأغراض الزراعة والتوسع فيها تبعاً للزيادات المطردة في عدد سكان الأرض. ولما كانت الأنهار الدولية المشتركة بين أكثر من دولتين، وخاصة في الدول النامية لم تجد لها حلاً قانونية حاسمة تمنع الخلاف والتفسيرات المتقابلة، فمن المتوقع أن يكون القرن الواحد والعشرون قرن حروب الماء، ما لم يتوصل العالم إلى حلول عادلة تضمن حقوق الدول المتشاطئة على حوض الأنهار الدولية، ويمنع الدول التي تمنحها تضاريس مرور النهر القدرة على إلحاق الحيف بدول أسفله. ولعل منطقة الشرق الأوسط هي من بين أكثر المناطق المرشحة لمثل هذه الحروب، خاصة وأن إسرائيل تسعى إلى جلب المزيد من المستوطنين لغرض إسكانهم في صحراء النقب، وهو هدف لا يمكن تحقيقه ما لم تتوفر حصص مائية ثابتة. ولما كانت فلسطين من الدول الفقيرة في مواردها المائية أصلاً، فإن إسرائيل ستزنو بنظرها نحو مصادر المياه العربية في الجولان ولبنان. ولأن ذلك غير متاح بصفة مستمرة، أو غير كاف في حال توفره، فقد وجدت إسرائيل أن أمنها يستوجب ربط أطراف إقليمية غنية بالمياه مثل تركيا، بالمشروع الإسرائيلي بأوجه متعددة، فكان مشروع الأنابيب المتوسطي الرابط بين ميناء جيهان التركي

المنطق جاء اهتمام الولايات المتحدة باستغلال موارد الطاقة في منطقة بحر قزوين، وأن هذا يمكن أن يشكل ضغطاً أمريكياً وغريباً بوجه المنظمات والدول المؤثرة في إنتاج الطاقة وأسعارها وخاصة منظمة الأوبك، كما أنه يمكن أن يساهم في التقليل من الاعتماد الرئيسي على نفط الخليج العربي والتمهيد لنقل قسم من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية من المنطقة العربية إلى منطقة بحر قزوين وأواسط آسيا، وإيجاد نوع من التنافس بينهما، وأن ما يؤكد ذلك الوثيقة الصادرة من البيت الأبيض عام ١٩٩٤ تحت عنوان (استراتيجية الأمن القومي للارتباط والتوسيع) التي تحدثت عن إمكانية استخدام نفط وغاز بحر قزوين من أجل تنويع مصادر الطاقة النفطية بعيداً عن منطقة الخليج.

ولقد تم بالفعل فتح الباب أمام الشركات النفطية الكبرى، وفي مقدمتها شركة شفرون الأمريكية، لاستغلال الموارد النفطية في منطقة بحر قزوين، وكذلك العمل للسيطرة على خطوط أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي من المنطقة إلى الأسواق العالمية، وتبني مشاريع خطوط أنابيب متعددة الأطراف والمسارات، وأن الهدف الرئيسي لهذه السياسة، كما هو معلوم، الحد من قدرة كل من روسيا وإيران في التحكم بموارد الطاقة والتحكم في شرايين الطاقة المتجهة نحو كل من الصين والهند واليابان وبقية الأسواق الآسيوية المتعطشة للبترول والغاز، هذا فضلاً على القرب النسبي للأسواق الأوروبية للمنطقة.

ولم تكتف الولايات المتحدة بالتواجد السياسي والاقتصادي في منطقة بحر

ولا بد من الإقرار أنّ المشروع المقترح والمتعدد الأهداف، سيقدم خدمة لإسرائيل في نواح عديدة، فهو سيوفر لها الطاقة المضمونة من نفط بحر قزوين وغازه، وسيجعل منها ممراً لتجارة الطاقة مع ما يوفره ذلك من إيرادات كبيرة لخزينتها، ثم أنه سيجعل منها لاعباً رئيساً في سوق الطاقة الدولي.

أمّا تركيا فيبدو أنّها تريد أن تلعب دور الشريك الإستراتيجي لأطراف متعددة، ولتكون عقدة من عقد المواصلات الرئيسة فيها إسرائيل، مع كل ما يضفي ذلك من قابلية الجذب للمشروع بحكم درجة الإغراء الذي تمثله إسرائيل لبيوت المال الأمريكية والأوروبية لتقديم القروض الميسرة له.

وتريد تركيا عموماً رسم مسار جديد لعلاقاتها مع جميع القوى الإقليمية والدولية، وهكذا فتحت أنقرة صفحة جديدة من التعاون مع سورية وإيران. وحتى بالنسبة إلى القضية القبرصية فقد تعاملت تركيا مع ملفها بمرونة عالية. وقد حصل الاتفاق الثلاثي والمتعدد الغايات بين إسرائيل وتركيا والهند، ليرسم أبعاد صورة جديدة لتعاون إقليمي ودولي، لا بد أن يترك تأثيرات سلبية في معظم دول الإقليم.

■ بعض المداخلات التعقيبية المقدمة في الندوة

٣ - مشروع تيار المتوسط المقترح وأثره في المصالح العربية (خلدون خطاب بكر)

اهتمت الأوساط البترولية العالمية بمسألة تنويع مصادر الطاقة؛ ومن هذا

١ - عدم تقبل الأطراف التي يمرّ بها المشروع في رهن إرادتهم بيد جهات معروفة تاريخياً بمعاداتهم للعرب وهي تركيا وإسرائيل ومن ورائهما الولايات المتحدة (اقتُرحت سورية بديلاً يستمدّ الماء من بحيرة الأسد وليس من تركيا).

٢ - إصرار تركيا على أن مياه دجلة والفرات ثروة وطنية، ولها السيادة عليها، ولا يوجد حق للأطراف المتشاطئة على النهرين فيهما.

٣ - مشكلة استغلال مياه نهر العاصي بين سورية وتركيا.

٤ - إيجاد حلّ عادل لمشكلة الجولان السياسية والمائية ومنابع نهر اليرموك.

٥ - تخلي إسرائيل عن ادعائها بأن لها حقوقاً في نهر اللباني حيث تدّعي بأن هناك قسماً من مياه هذا النهر تغور في باطن الأرض لتغذي نهر اليرموك، التي يقدرها الإسرائيليون بـ ٢٨١ مليون متر مكعب، وهو الفرق بين معدل تصريف نهر اللباني عند بحيرة القرعون وتصريفه في المصب عند البحر.

٦ - إن الهدف المتوخى لهذا المشروع أو المشاريع هو تطبيع علاقات البلدان العربية مع إسرائيل.

هذا في ما يخص مشاريع نقل المياه من تركيا إلى إسرائيل. أمّا فيما يخصّ نقل الغاز الطبيعي من بحر قزوين بانبوب يمتد عبر تركيا وسورية أو السواحل السورية وإلى عسقلان ومن ثم إلى إيلات والبحر الأحمر والهند فإنّ كلفته الاقتصادية العالية لا تتناسب مع قلة مجموع احتياطي الغاز للدول المحيطة بالبحر، علماً أن قسماً

قزوين بل سعت إلى دعم وجودها وهيمنتها على المنطقة من خلال تعزيز الوجود العسكري بدعوى حماية أمن المنطقة والحفاظ على استثماراتها، والقضاء على يؤر التطرف الإسلامي الأصولي ولقد شملت الاتفاقات والمعاهدات العسكرية معظم دول آسيا الوسطى، بدءاً من قرغيزستان مروراً بكازخستان وأوزبكستان، وانتهاءً بأذربيجان وجورجيا وتركيا.

أما اهتمام الكيان الصهيوني بدول منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى فيأتي في إطار أحد الأبعاد الإستراتيجية الإسرائيلية الشاملة وهو البعد المعروف باسم شدّ الأطراف الذي وضع أساسها (ديفيد بن غوريون) في الخمسينيات من القرن العشرين، التي تقوم على وجوب السعي إلى إقامة علاقات استراتيجيه قوية بين الكيان الصهيوني والدول المحيطة بالوطن العربي. ومما يؤسف له أن الأغلبية العظمى من هذه الدول إسلامية وأن هذه العلاقات أخذت أشكالاً متعددة منها اقتصادية على شكل استثمارات ضخمة في الزراعة، كزراعة القطن في كازخستان، وفي الصناعة، ومجالات السياحة والثقافة وتقديم الخبرات في المجال الأمني والعسكري.

٤ - صعوبات أمام مشروع «التيار المتوسط»

(عصام حسن ذياب)

يبقى أمامنا سؤال مهم، هو هل سيتخطى الداعون إلى هذا المشروع (تركيا وإسرائيل وخلفهما الولايات المتحدة) الصعوبات القائمة في وجه المشروع؟ ولنذكر هنا الصعوبات التالية:

الرجوع إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بتقاسيم المياه.

أما بالنسبة إلى الطاقة فإن العراق يعد خزاناً كبيراً للنفط في الشرق الأوسط حيث إن نفطه يبقى لفترة أكثر من ثمانين سنة حسب تقارير جيولوجية، وهذا ما يؤكد أن آخر برميل نفط سوف يخرج من العراق حيث يتمتع بمواصفات عالية الجودة بأقل كلفة، ولهذا فإن العراق ما يزال موضع استهداف للإمبريالية والصهيونية، وهو الآن محتل وثرواته النفطية تنهب على أيدي المحتل وأعوانه.

أما في الأمور السياسية فهذا المشروع هدفه تأكيد الهيمنة الصهيونية على المنطقة متمثلة في الكيان المحتل لفلسطين بأن يكون لإسرائيل دور قيادي يمتد من بحر قزوين شمالاً حتى الهند في جنوب شرق آسيا، متمثلاً بأنبوب يحمل النفط من هناك ومن منطقة الشرق الأوسط وكذلك المياه من تركيا لديمومة هذا الكيان □

كبيراً منه يستهلك في هذه الدول، وبالتالي فإنه غير قابل للتنفيذ ضمن المعطيات الاقتصادية الحالية. أما طاقة الكهرباء التي ستولدها سدود تركيا، التي تنوي تركيا تصديرها إلى دول المنطقة ومنها إسرائيل، فإن ما ينطبق على مشروع المياه ينطبق على هذا المشروع.

٥ - ملاحظات على «التيار المتوسط»

(محمد جواد فارس)

لنتذكر أن تركيا أقامت العديد من السدود على نهري دجلة والفرات وآخرها سد (اليسو) خاصة، وهذا حرم سورية والعراق باعتبارهما دولتي محاصصة في هذين النهرين أي دجلة والفرات من حصة أكبر في إرواء الأراضي الزراعية واستخدام المياه لغرض توليد الطاقة. من هنا يأتي تأكيد أهمية توحيد المواقف لدولتين عربيتين متجاورتين سورية والعراق تشكيل ورقة ضغط موحدة على تركيا من خلال